

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يؤكد علي استعجالية إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسيطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية

Posted on 2023, فبراير 22

ALERTE
CESE

نقطة يقظة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يؤكد على استعجالية إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية



لقد شكلت منظومة تسويق المنتجات الفلاحية، التي تعثرها جملة من مواطن الهشاشة والاختلالات التنظيمية والوظيفية، أحد الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وذلك بالموازاة مع الاختلالات المسجلة في تدبير الموارد المائية وتفاقمها في ظل انعكاسات فترات الجفاف المتواترة، وتداعيات الأزمة الصحية، وتأثيرات الحرب في أوكرانيا على كلفة عوامل الإنتاج. وفي سياق هذه الظرفية الاستثنائية التي يتواصل منحناها التصاعدي، بلغت نسبة التضخم مستويات مرتفعة لم تسجل منذ بداية سنوات التسعينيات، إذ ناهزت، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 11 في المائة في المتوسط بالنسبة للمواد الغذائية خلال سنة 2022.

[قراءة المزيد](#)

يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التدابير الإجرائية تمكن من تنظيم مسارات تسويق المنتجات الفلاحية والحد من مضاربة الوسطاء

[Tweet](#)

لقد شكلت منظومة تسويق المنتجات الفلاحية، التي تعتربها جملة من مواطن الهشاشة والاختلالات التنظيمية والوظيفية، أحد الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وذلك بالموازاة مع الاختلالات المسجلة في تدبير الموارد المائية وتفاقمها في ظل انعكاسات فترات الجفاف المتواترة، وتداعيات الأزمة الصحية، وتأثيرات الحرب في أوكرانيا على كلفة عوامل الإنتاج. وفي سياق هذه الظرفية الاستثنائية التي يتواصل منحناها التصاعدي، بلغت نسبة التضخم مستويات مرتفعة لم تسجل منذ بداية سنوات التسعينيات، إذ ناهزت، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 11 في المائة في المتوسط بالنسبة للمواد الغذائية خلال سنة 2022.

أمام هذا الوضع، ومن أجل الحد من تأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات وتجنب المس بالأمّن الغذائي للبلاد، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير الاستعجالية، على غرار عمليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربات، وضبط التصدير لتأمين حاجيات السوق المحلي من الإمدادات، ودعم مهنيي قطاع النقل الطرقي، ووقف استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على استيراد اللحوم الحمراء (الأبقار) من أجل تعويض انخفاض العرض الداخلي.

غير أن هذه الجهود، على أهميتها، تبقى غير كافية للتقليص من حدة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، لا سيما في ظل استمرار المنحى التصاعدي لأسعار المدخلات الفلاحية ومنتجات وقاية النباتات، وذلك لمجموعة من العوامل داخلية ذات طابع بنيوي من أبرزها:

- غياب إطار حكامه شامل ومندمج لمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية مما يؤدي إلى استمرار الاختلالات في تنظيم الأسواق لا سيما أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، فضلا عن انتشار نشاط المسارات الموازية (البيع خارج إطار القطاع المنظم) ؛
- ضعف قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على تنظيم أنفسهم من أجل تسويق منتجاتهم في ظروف جيدة بالإضافة إلى تسجيل - تأخر كبير في رقمنة مسلسل تسويق المنتجات الفلاحية وتثمينها ؛
- الحجم المفرط للوسطاء وعدم خضوعهم لما يكفي من المراقبة، وهو الأمر الذي يذكي المضاربة ويؤدي إلى تعدد المتدخلين - ويضر بمصالح المنتجين، كما يؤثر سلبا على جودة المنتجات بالنظر لتسببه في إطالة مسار قنوات التسويق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك النهائي. إذ قد يتضاعف سعر المنتج أحيانا، ثلاث أو أربع مرات قبل أن يصل إلى المستهلك.

وانطلاقا من مختلف عمليات التشخيص والتحليل التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عدد من آرائه، ثمة جملة من التدابير الإجرائية تمكن من تنظيم مسارات تسويق المنتجات الفلاحية والحد من مضاربة الوسطاء، وذلك من خلال:

- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، عبر إرساء نظام تدبير مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطاً باحترام دفتر - التحملات، وإصدار نصوص تنظيمية توضح السير الداخلي لهذه الأسواق، وشروط أهلية المتدخلين للاشتغال فيها، والكيفيات الجديدة لأداء الرسوم؛
- تطوير قنوات التسويق القصيرة ذات الطابع التعاوني، وتشجيع تجارة القرب لا سيما عبر العمل على تشجيع الفلاحين الصغار - والمتوسطين على الانتظام في تعاونيات فلاحية، مع ترصيد المقاربات المعتمدة على مستوى سلسلتي إنتاج السكر والحليب ؛

- وضع إطار قانوني لتقنين مجال تخزين المنتجات الفلاحية بما يسمح بتأطير التخزين الاستهلاكي أو التخزين لأغراض فلاحية - ومكافحة التخزين الاحتكاري ؛
- تسريع التحول الرقمي لمجال تسويق المنتجات الفلاحية، لا سيما عبر تصميم منصات رقمية تمكن الفلاحين من جهة من - الولوج بشكل آني إلى المعطيات المتعلقة بالأسعار الحقيقية بما يسمح لهم بالتفاوض على نحو أفضل مع جميع المتدخلين في سلسلة التسويق، ومن جهة أخرى من تسويق جزء من منتجاتهم الفلاحية بشكل مباشر؛
- وضع إطار تنظيمي محدد ومُلزم من أجل تقنين وإعادة النظر في دور ومهام الوسيط وتحديد حقوقه وواجباته على مستوى - سلاسل التسويق ؛
- تعزيز وتوسيع نطاق عمليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربات ومدى احترام قواعد المنافسة، في مختلف القطاعات ذات - الصلة بارتفاع الأسعار ؛
- إحداث "مرصد للأسعار وهوامش الربح"، يمكن إحقاقه بمجلس المنافسة، للمساعدة على رصد أي سلوك للمراكمة غير المبررة - (وغير المشروعة لهوامش الربح على حساب القدرة الشرائية للمواطن (ة)).

Contact presse :

Souhair LEMRAHI, Directrice de la communication et chargée de mission auprès du Président, s.lemrahi@cese.ma / souhair.lem@gmail.com
+212 661 610 520